

دور الحوكمة في إعداد الموازنة العامة للدولة دراسة حالة على موازنة مؤسسة تربوية

The role of governance in preparing the state's general budget, a case study on the budget of an educational institution

ط.د يوسف صافية^{1*}، أ.بن مسعود محمد²

¹جامعة العقيد احمد دراية ادرار (الجزائر)، saf.yousfi@univ-adrar.edu.dz

²جامعة العقيد احمد دراية ادرار (الجزائر)، med.benmessaoud@univ-adrar.edu.com

تاريخ النشر: 2021/11/06

تاريخ القبول: 2021/10/31

تاريخ الاستلام: 2021/08/29

Abstract :

This study aims to measure the extent of application of the three principles of governance (accountability - transparency - participation) during the preparation of the state's general budget, by applying it to a sample of educational institutions economists in the state of Adrar, and for that some statistical methods selected from the spss program were used based on the need for their evidence, And represented by the frequencies, percentages, the arithmetic mean, as well as the standard deviation.

The study concluded that through a descriptive analysis of the study variable, it was found that educational institutions possess the principles of governance and that the first hypothesis shows the existence of a statistically significant difference in the three principles of governance and their role during the preparation of the budget by age at a significance level of 0.05 And that the second, third and fourth hypotheses show that there is no statistically significant difference in the three principles of governance and their role during budget preparation according to academic qualification, experience, and job type at a significance level of 0.05.

Key words: Governance - Governance Principles - General Budget - Educational Institutions

JEL Classification Codes :H61;E62;O38

المخلص:

تهدف هذه الدراسة لقياس مدى تطبيق المبادئ الأساسية الثلاثة للحكومة (المساءلة-الشفافية-المشاركة) أثناء إعداد الموازنة العامة للدولة، وذلك بالتطبيق على عينة من مقتصي المؤسسات التربوية بولاية ادرار، ولأجل ذلك تم استخدام بعض الطرق الإحصائية المنتقاة من برنامج SPSS بناء على الحاجة إلى دلائلها، والمتمثلة في التكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابي وكذا الانحراف المعياري.

توصلت الدراسة إلى أنه من خلال التحليل الوصفي لمتغير الدراسة تبين أن المؤسسات التربوية تمتلك لمبادئ الحوكمة وأن الفرضية الأولى تبين وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية في المبادئ الثلاثة للحكومة ودورها أثناء إعداد الموازنة حسب العمر عند مستوى دلالة 0.05. وأن الفرضية الثانية والثالثة والرابعة تبين أنه لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في المبادئ الثلاثة للحكومة ودورها أثناء إعداد الموازنة حسب المؤهل العلمي، الخبرة، ونوع الوظيفة عند مستوى دلالة 0.05.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة-مبادئ الحوكمة-الموازنة العامة-المؤسسات التربوية.

H61;E62;O38: تصنيفات JEL

* المؤلف المرسل.

مقدمة :

أبدت العديد من المؤسسات الدولية و الإقليمية والمؤسسات الأكاديمية والعلمية ومنظمات المجتمع المدني اهتماما واسع لمفهوم الحوكمة، باعتبار هذا الأخيرة أصبحت من أولويات صانعي القرار والمهتمين بهذا الشأن في كافة أنحاء العالم، إلا أنه لم يتم الإجماع على مفهوم موحد لهذا المصطلح فهو يأخذ بعدين، الأول يتبنى الجوانب الإدارية والاقتصادية. أما الثاني فيؤكد على الجانب السياسي الذي يشمل التركيز على منظومة القيم الديمقراطية وكذا الاهتمام بالإصلاح والكفاءة الإدارية.

وكل دولة تسعى للرقى بمجتمعها ولا يحصل ذلك إلا بالاستغلال الأمثل للموارد ومواجهة كل أنواع الفساد وسوء التسيير وذلك بالاعتماد على أسس عادلة أثناء إعدادها لموازنتها .

إشكالية الدراسة: تحاول الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى تطبيق مبادئ الحوكمة الأساسية أثناء إعداد الموازنة العامة للدولة؟

قسمت هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الحوكمة، وما هي مبادئها الأساسية؟
- ما هي الموازنة العامة، وما علاقتها بالحوكمة؟
- هل تطبق المبادئ الأساسية للحوكمة أثناء إعداد الموازنة العامة؟
- هل يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في المبادئ الثلاثة للحوكمة ودورها أثناء إعداد الموازنة حسب العمر، المؤهل العلمي، الخبرة، ونوع الوظيفة عند مستوى دلالة 0.05.

فرضيات الدراسة:

- لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في مبادئ الثلاثة للحوكمة ودورها أثناء إعداد الموازنة. تجزأت إلى أربع فرضيات فرعية كالتالي :
- لا يوجد اختلاف ذو دلالة احصائية في المبادئ الثلاثة للحوكمة ودورها أثناء إعداد الموازنة حسب العمر عند مستوى دلالة 0.05.
- لا يوجد اختلاف ذو دلالة احصائية في المبادئ الثلاثة للحوكمة ودورها أثناء إعداد الموازنة حسب المؤهل العلمي عند مستوى دلالة 0.05.
- لا يوجد اختلاف ذو دلالة احصائية في المبادئ الثلاثة للحوكمة ودورها أثناء إعداد الموازنة حسب الخبرة عند مستوى دلالة 0.05.
- لا يوجد اختلاف ذو دلالة احصائية في المبادئ الثلاثة للحوكمة ودورها أثناء إعداد الموازنة حسب نوع الوظيفة عند مستوى دلالة 0.05.

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية هذه الدراسة في إدراك الأهمية التي تربط بين الحوكمة والموازنة العامة للدولة وأثر ذلك على تحسين وتفعيل النشاط المالي والإداري الذي بدوره يحسن ويفعل النشاط الاقتصادي والسياسي.

أهداف الدراسة:

- دراسة الجوانب الفكرية للحوكمة.
- دراسة الأثر المتوقع لتطبيق الحوكمة أثناء إعداد الموازنة العامة في الجزائر.
- تحديد طبيعة العلاقة بين الحوكمة والموازنة العامة في الجزائر.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

1- مفهوم الحوكمة

1-1 تعريف الحوكمة: تعددت التعاريف المقدمة للحوكمة، بحيث يدل كل تعريف على وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف.

- **مؤسسة التمويل الدولية IFC:** تعرف الحوكمة بأنها: "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها" (مخفي أمين، 2013، ص 205).
- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD:** تعرف الحوكمة بأنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين" (جاحدو رضا، 2010، ص 02).
- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP:** يعرف الحوكمة على أنها: "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على جميع المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات والتي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم (فادي نواف الداود، 2014، ص 06).

1-2 مبادئ الحوكمة حسب منظمة IFC: وضعت مؤسسة التمويل عام 2003 التابعة للبنك الدولي معايير عامة لدعم الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية وذلك كما يلي (أحمد السيد إبراهيم، 2010، ص 167):

- ✓ الممارسات المقبولة للحكم الجيد،
- ✓ خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد،
- ✓ الإسهامات الأساسية لتحسين الحكم الجيد محليا،
- ✓ القيادة.

2- ماهية الموازنة العامة:

- **تعريف الموازنة العامة:** تعددت تعريفات الموازنة العامة وتتنوعت واختلفت باختلاف الناحية أو الجانب المراد تأكيده من طرف الباحث أو المؤلف، فيما يلي بعض التعريفات:
- **الموازنة العامة هي:** "خطة مالية للدولة، تتضمن تقديرات للنفقات، و الإيرادات العامة، لسنة مالية مقبلة، وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها، وتعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة" (محمد شاكر عصفور، 2008، ص 07).
- **الموازنة العامة هي:** "وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان، تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة" (سوزي عدلي ناشد، 2000، ص 276).

- الموازنة العامة هي: "التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتمده الحكومة تنفيذه في السنة القادمة تحقيقاً لأهداف المجتمع"(حامد عبد المجيد دراز، 2003، ص 53).

3- العلاقة الترابطية بين الحوكمة وعملية الموازنة العامة:

يضع القطاع العام موازنته باعتبارها أداة وسياسة صانعو القرار لتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين لذلك فإن الاتجاهات المالية لا تدرس فقط الموازنة بموجب مفاهيم المحاسبة أو المراقبة على الإنفاق العام فحسب، وإنما أيضاً من خلال رؤية إدارية واقتصادية وسياسية شاملة لزيادة فاعلية تأثير الموازنة في النشاطات العامة وحالياً عملية الموازنة أصبحت بشكل متزايد تعد قوة دافعة من حيث الجانب السياسي والإداري للحكومة، فإنه إذا ما أردنا تحقيق أي إصلاح موازنتي فيجب تركيز الاهتمام على البعد السياسي أولاً، إذ لا يمكن أن يكون هناك إصلاح جذري في الموازنة دون تغييرات جذرية في العملية السياسية لأنه من الصعب الفصل بين الموازنة والسياسة.

4- عرض الاستبيان.

نستعرض عناصر الدراسة التي اختيرت بناء على ملائمتها مع الموضوع ممثلة في مجتمع وعينة الدراسة، وأداة الدراسة وخطوات إعدادها، وصدق الاستبيان من خلال صدق المحكمين وصدق الاتساق الداخلي.

4-1- مجتمع وعينة الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المقيّدين الرئيسيون والمقيّدين ونواب المقيّدين التابعين لمديرية التربية بأردان، تم اختيار عينة صدفية متكونة من 50 مفردة.

4-2- أداة الدراسة.

تم إعداد استبيان للتعرف على واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات التربوية التابعة لمديرية التربية بأردان، حيث استخدمت كأداة رئيسية في الدراسة، وقد اتبعت الخطوات التالية:

✓ مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة في مجال حوكمة الشركات؛

✓ تحديد المجالات الرئيسية التي اشتمل عليها الاستبيان؛

✓ صياغة أقسام الاستبيان؛

✓ إعداد الاستبيان في صورته الأولية؛

✓ حساب معاملات الصدق والثبات للاستبيان؛

✓ إجراء التعديلات اللازمة وإخراج الاستبيان في صورته النهائية.

وتناولت الدراسة الأسئلة التي تم طرحها خلال العرض النظري لمشكلة البحث، حيث قامت الباحثة بتصميم استبيانها، وإجراء مسح إحصائي لأراء العينة المستهدفة، وتم توزيع 50 استبيانها، بلغت الردود 41 استبيانها أي بنسبة 82% و هي نسبة جيدة من أجل إجراء التحليل الإحصائي، وقد تكونت الاستبيانها من مجموعة من الأسئلة التي تغطي مبادئ أساسية للحكومة، ولتصميم الاستبيانها تم تقسيمها إلى قسمين كما يلي:

القسم الأول: يضم مجموعة من الأسئلة العامة من أجل توصيف العينة مثل المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، الوظيفة.

القسم الثاني: يضم مجموعة من الأسئلة وهي عبارة عن 16 فقرة تم تصميمها من دراسة أثير أنور، وقد تم اختياره لقياس مدى تطبيق المبادئ الأساسية للحوكمة أثناء إعداد الموازنة العامة للدولة و المتمثلة في:

1- الشفافية؛

2- المساءلة؛

3- المشاركة.

وبناء على هذا التقسيم تم بناء محورين لدراسة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة الأساسية أثناء إعداد الموازنة وتمثلت المحاور كما يلي:

المحور الأول: وجود تطبيق للإطار القانوني للشفافية أثناء إعداد الموازنة. ويضم الأسئلة العشرة الأولى.

المحور الثاني: وجود مساءلة ومشاركة في عملية الموازنة. ويضم الأسئلة المتبقية.

4-3- صدق الاستبيان.

صدق الاستبيان هو قدرته على قياس ما وضعت لقياسه، وقد تم التأكد من صدق الأداة بعدة طرق هي:

أولاً : صدق المحكمين :

تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين، من الباحثين في مجال الحوكمة والمتخصصين في مجال مصلحة المقتصدات بالمؤسسات التربوية، وقد طلب منهم إبداء الرأي والملاحظات والمقترحات حول الاستبيان ومدى ملائمتها لأهداف الدراسة، وقام في ضوء آراء السادة المحكمين ومقترحاتهم بتعديل صياغة فقرات الاستبيان، وحذف وإضافة فقرات أخرى.

ثانياً : صدق الاتساق الداخلي :

يعرف بأنه التجانس في أداء المستجيب من فقرة لأخرى، أي اشتراك جميع فقرات الاستبيان في قياس خاصية معينة في الفرد.

وقد تم حساب معاملات الصدق للاستبيان وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين فقرات كل بعد من الدرجة الكلية للبعد، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(1-1) : صدق الاتساق الداخلي

القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط	الفقرة
0.008	**0.410	1- يعرف القانون مفهوم الشفافية المالية.
0.000	**0.570	2- حدد القانون متطلبات الشفافية المالية لجهاز السلطة التنفيذية الحكومية.
0.120	0.247	3- ظروف أو شروط الشفافية في القانون ملاحظة عند التطبيق.
0.037	*0.328	4- تقدم تقارير رسمية للمديرية، تتضمن طبيعة ومراحل الإنفاق الفعلي من قبل كل مؤسسة ؟
0.267	0.177	5- تقدم التقارير المالية التي تستلمها المديرية عن طبيعة الإنفاق الفعلي لكل مؤسسة شهرياً .
0.200	0.204	6- الوثائق بنفقات الموازنة وعوائدها المقدرة.
0.049	*0.309	7- الفترة التي تتمكن من خلالها هيئة التدقيق من تأمين التقييم السنوي بعد إغلاق السنة المالية تكون في أجل أقصاه نصف سنة.
0.003	**0.453	8- وجود نظام إنذار مبكر للنفقات المفرطة.
0.003	**0.446	9- وجود سياقات وقوانين تحكم النفقات الطارئة.
0.085	0.272	10- إن كتابة التقارير مطلوبة بخصوص النفقات الطارئة.
0.019	*0.365	11- الوقت المتوفر للمشرعين لمراجعة الموازنة قبل اعتمادها لا يتعدى الشهر .
0.815	0.038	12- هناك صلاحية التعديل للمشرعين.
0.054	0.303	13- هناك مجال مستقل في عمل الموازنة لمشاركة بعض عمال المؤسسة
0.464	0.118	14- إن ظروف أو شروط المساءلة في القانون ملاحظة عند التطبيق.
0.015	*0.376	15- توقيات وتكرارات تقارير المساءلة المقدمة من قبل المدير للمديرية تكون في أجل أقصاه شهر .
0.000	**0.875	16- المعلومات المقدمة للمديرية تحدد الأهداف المراد تحقيقها واليات ذلك يتم اختيارها وهيكلتها.

* معامل الارتباط معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05

** معامل الارتباط معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن هناك فقرات دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 و0.01، وهذا يدل

على أن الاستبيان بصفة عامة على درجة مقبولة من الاتساق الداخلي.

5- تحليل الاستبيان.

بغرض تحليل النتائج المستخلصة من الاستبيان، تم الاعتماد على بعض الطرق الإحصائية المنتقاة من

برنامج SPSS بناءً على الحاجة إلى دلائلها، والمتمثلة في التكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابي وكذا

الانحراف المعياري والمقابلة لكل عبارة في الاستبيان، كما تم تشكيل العبارات في محاور فرعية بناءً على

الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة، وتم الاستعانة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحليل كل محور من هذه المحاور.

5-1- التحليل الوصفي لخصائص العينة.

أولاً: التوزيع حسب الفئة العمرية :

يوضح الجدول التالي التحليل الوصفي لمتغير الفئة العمرية :

الجدول رقم (1-2) يبين التحليل الوصفي لمتغير الفئة العمرية.

النسبة المئوية التراكمية	النسبة المئوية	التكرار	الفئة العمرية
34,1	34,1	14	أقل من 30 سنة
75,6	41,5	17	40-30
100,0	24,4	10	41 فأكثر
	41	41	المجموع

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق اتضح أن جل أفراد عينة الدراسة المبحوثة تتراوح أعمارهم ما بين 30 سنة إلى 40 سنة الذين يمثلون نسبة 41.5% من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وتليهم الفئة العمرية أقل من 30 سنة التي بلغت نسبتها 34.1% من إجمالي أفراد عينة الدراسة، أما الفئة العمرية أكثر من 41 سنة فقد احتلت نسبة 24.4%، من خلال هذه النسب يتضح أن فئة الشباب في أفراد عينة الدراسة تحتل نسبة كبيرة وهذا ما تؤكدته النسبة المئوية التراكمية لفئة اقل من 40 سنة حيث بلغت أكثر من 75%

ثانياً : التوزيع حسب المؤهل العلمي.

يوضح الجدول التالي التحليل الوصفي لمتغير المؤهل العلمي :

الجدول رقم (1-3) يبين التحليل الوصفي لمتغير المؤهل العلمي.

النسبة المئوية التراكمية	النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
4,9	4,9	2	بكالوريا
75,6	70,7	29	ليسانس
82,9	7,3	3	ماستر
100,0	17,1	7	أخرى
	100,0	41	المجموع

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق اتضح أن جل أفراد عينة الدراسة المبحوثة من المتحصلين على شهادة الليسانس الذين يمثلون نسبة 70.7% من إجمالي أفراد عينة الدراسة، بينما الحاصلين على شهادة البكالوريا فكانت نسبتهم 4.9%، وهو ما يؤكد أن جل أفراد العينة ذوي التكوين الجامعي.

ثالثاً : التوزيع حسب الخبرة.

يوضح الجدول التالي التحليل الوصفي لمتغير الخبرة :

الجدول رقم (1-4) يبين التحليل الوصفي لمتغير الخبرة.

متغير الخبرة	التكرار	النسبة	النسبة التراكمية
أقل من 05 سنوات	21	51,2	51,2
05-10 سنوات	6	14,6	65,9
10-15 سنة	6	14,6	80,5
أكثر من 15 سنة	8	19,5	100,0
المجموع	41	100,0	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق اتضح أن أكثر من نصف أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة أقل من 5 سنوات حيث يمثلون 51.2%، أما باقي فئات الخبرة فقد توزعت نسبهم بين 14% و 19%، ويرجع سبب ضعف هذه النسب لعدم الاستقرار الوظيفي للعمال.

رابعاً : التوزيع حسب نوع الوظيفة:

يوضح الجدول التالي التحليل الوصفي لمتغير نوع الوظيفة :

الجدول رقم (1-5) يبين التحليل الوصفي لمتغير نوع الوظيفة.

نوع الوظيفة	التكرار	النسبة	النسبة التراكمية
مقتصد رئيسي	9	22,0	22,0
مقتصد	27	65,9	87,8
نائب مقتصد	5	12,2	100,0
المجموع	41	100,0	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق اتضح أن جل أفراد عينة الدراسة من فئة المقتصدين حيث يمثلون 65.9%، تليها فئة المقتصد الرئيسي حيث بلغت نسبتهم 22%، تلي فئة نائب مقتصد حيث بلغت نسبتهم 12.2% .

5-2- التحليل الوصفي لمتغير الدراسة .

اشتملت الدراسة على بعد واحد به 16 فقرة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف

والقيمة الاحتمالية sig لاختبار ستودنت لهذا البعد الموحد في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-6) يبين التحليل الوصفي لمتغير الدراسة.

الفقرة	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	sig
1- يعرف القانون مفهوم الشفافية المالية.	16,882494	0,704	4,17	0.000
2- حدد القانون متطلبات الشفافية المالية لجهاز السلطة التنفيذية الحكومية.	29,9748744	1,193	3,98	0.000
3- ظروف أو شروط الشفافية في القانون ملاحظة عند التطبيق.	46,8729642	1,439	3,07	0.000
4- تقدم تقارير رسمية للمديرية، تتضمن طبيعة ومراحل الإنفاق الفعلي من قبل كل مؤسسة	31,2230216	1,302	4,17	0.000
5- تقدم التقارير المالية التي تستلمها المديرية عن طبيعة الإنفاق الفعلي لكل مؤسسة شهرياً .	33,5365854	1,375	4,1	0.000
6- الوثوق بنفقات الموازنة وعوائدها المقدرة.	31,383812	1,202	3,83	0.000
7- الفترة التي تتمكن من خلالها هيئة التدقيق من تأمين التقييم السنوي بعد إغلاق السنة المالية تكون في أجل أقصاه نصف سنة.	25,2911392	0,999	3,95	0.000
8- وجود نظام إنذار مبكر للنفقات المفرطة.	47,5433526	1,645	3,46	0.000
9- وجود سياقات وقوانين تحكم النفقات الطارئة.	28,6666667	1,161	4,05	0.000
10- إن كتابة التقارير مطلوبة بخصوص النفقات الطارئة.	23,4027778	1,011	4,32	0.000
11- الوقت المتوفر للمشرعين لمراجعة الموازنة قبل اعتمادها لا يتعدى الشهر.	49,6987952	1,65	3,32	0.000
12- هناك صلاحية التعديل للمشرعين.	34,8377581	1,181	3,39	0.000
13- هناك مجال مستقل في عمل الموازنة لمشاركة بعض عمال المؤسسة	43,2721713	1,415	3,27	0.000
14- إن ظروف أو شروط المساءلة في القانون ملاحظة عند التطبيق.	59,124424	1,283	2,17	0.000
15- توقيتات وتكرارات تقارير المساءلة المقدمة من قبل المدير للمديرية تكون في أجل أقصاه شهر.	38,6149584	1,394	3,61	0.000
16- المعلومات المقدمة للمديرية التي تحدد الأهداف المراد تحقيقها واليات ذلك يتم اختيارها وهيكلتها.	40,3343465	1,327	3,29	0.000
البعد	19,4391296	0,72541	3,7317	0.000

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لهذا البعد يتراوح بين 2.17 و 4.32 وهي تدور كلها حول أن الوصف يتجه نحو الموافقة بمعامل اختلاف أكبره 49% و اقل معامل اختلاف 16.88% وهو مقبول للدلالة على تجانس آراء أفراد العينة، وتشير كل القيم الاحتمالية sig إلى 0.000 وهي اقل من مستوى دلالة 0.001 أي أن كل فقرات هذا البعد معنوية، أي أن المؤسسات التربوية تمتلك مبادئ حوكمة المؤسسات وقد سجلت الفقرة 14 إن ظروف أو شروط المساءلة في القانون ملاحظة عند التطبيق اقل متوسط بلغ 2.17 ويشير لعدم الموافقة، وهذا ما يوحي بغياب الوعي القانوني، ولكن بأكبر معامل اختلاف مما يوحي بأنه ليس هناك اتفاق على هذه الفقرة.

6- اختبار فرضية الدراسة.

صيغة فرضية رئيسية واحدة على النحو التالي : لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في مبادئ الثلاثة للحوكمة ودورها أثناء إعداد الموازنة. تجزأت إلى أربع فرضيات فرعية كالتالي :

أولاً : الفرضية الفرعية الأولى .

لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في المبادئ الثلاثة للحوكمة ودورها أثناء إعداد الموازنة حسب العمر عند مستوى دلالة 0.05.

الجدول رقم (7-3) Test d'homogénéité des variances

Statistique de Levene	ddl1	ddl2	Significati on
1.055	2	83	0.358

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتم استخدام تحليل التباين لاختبار هذه الفرضية والذي يتطلب توافر شرط تساوي التباين ومن خلال اختبار تجانس التباين Test d'homogénéité des variances ، حيث من قيمة الإحصاء Levene Statistiques de التي بلغت 1.055 بقيمة احتمالية Sig 0.358 وهي أكبر من مستوى المعنوية المستخدم 0.05 ولهذا يتم قبول فرض تساوي التباينات، وحيث أن تساوي التباينات والعينة عشوائية ومستقلة يمكن استخدام تحليل التباين.

الجدول رقم (8-3) يبين تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الأولى.

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter- groupes	4,349	2	2,174	4,948	,012
Intra- groupes	16,700	38	,439		
Total	21,049	40			

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن مؤشر فيشر بلغ 4.948 وذلك بدرجات حرية للبسط 2 ودرجات حرية للمقام 38، كما أن القيمة الاحتمالية $\text{sig}=0.012$ اقل من مستوى المعنوية المستخدم وهو 0.05 وبهذا يتوافر دليل برفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل وهو يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في المبادئ الثلاثة للحكومة ودورها أثناء إعداد الموازنة حسب العمر عند مستوى دلالة 0.05.

ثانياً : الفرضية الفرعية الثانية .

لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في المبادئ الثلاثة للحكومة ودورها أثناء إعداد الموازنة حسب المؤهل العلمي عند مستوى دلالة 0.05.

الجدول رقم (3-9) Test d'homogénéité des variances

Statistique de Levene	ddl1	ddl2	Significatio n
1,013	3	37	,398

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتم استخدام تحليل التباين لاختبار هذه الفرضية والذي يتطلب توافر شرط تساوي التباين ومن خلال اختبار تجانس التباين Test d'homogénéité des variances، حيث من قيمة الإحصاء Statistique Levene de التي بلغت 1.013 بقيمة احتمالية Sig 0.398 وهي اكبر من مستوى المعنوية المستخدم 0.05 ولهذا يتم قبول فرض تساوي التباينات، وحيث أن تساوي التباينات والعينة عشوائية ومستقلة يمكن استخدام تحليل التباين.

الجدول رقم (3-10) يبين تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثانية.

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter- groupes	1,141	3	,380	,707	,554
Intra- groupes	19,907	37	,538		
Total	21,049	40			

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن مؤشر فيشر بلغ 0.707 وذلك بدرجات حرية للبسط 3 ودرجات حرية للمقام 37، كما أن القيمة الاحتمالية $\text{sig}=0.554$ اكبر من مستوى المعنوية المستخدم وهو 0.05 وبهذا يتوافر دليل بقبول الفرض العدمي ورفض الفرض البديل وهو لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في المبادئ الثلاثة للحكومة ودورها أثناء إعداد الموازنة حسب المؤهل العلمي عند مستوى دلالة 0.05.

ثالثاً: الفرضية الفرعية الثالثة .

لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في المبادئ الثلاثة للحوكمة ودورها أثناء إعداد الموازنة حسب الخبرة عند مستوى دلالة 0.05.

الجدول رقم (3-11) Test d'homogénéité des variances

Statistique de Levene	ddl1	ddl2	Signification
2,054	3	37	,123

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتم استخدام تحليل التباين لاختبار هذه الفرضية والذي يتطلب توافر شرط تساوي التباين ومن خلال اختبار تجانس التباين Test d'homogénéité des variances، حيث من قيمة الإحصاء Statistique de Levene التي بلغت 2.054 بقيمة احتمالية Sig 0.123 وهي أكبر من مستوى المعنوية المستخدم 0.05 ولهذا يتم قبول فرض تساوي التباينات، وحيث أن تساوي التباينات والعينة عشوائية ومستقلة يمكن استخدام تحليل التباين.

الجدول رقم (3-12) يبين تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة.

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	1,573	3	,524	,996	,406
Intra-groupes	19,476	37	,526		
Total	21,049	40			

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن مؤشر فيشر بلغ 0.996 وذلك بدرجات حرية للبسط 3 ودرجات حرية للمقام 37، كما أن القيمة الاحتمالية sig=0.406 أكبر من مستوى المعنوية المستخدم وهو 0.05 وبهذا يتوافر دليل بقبول الفرض العدمي ورفض الفرض البديل وهو لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في المبادئ الثلاثة للحوكمة ودورها أثناء إعداد الموازنة حسب الخبرة عند مستوى دلالة 0.05.

رابعاً: الفرضية الفرعية الرابعة .

لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في المبادئ الثلاثة للحوكمة ودورها أثناء إعداد الموازنة حسب نوع الوظيفة عند مستوى دلالة 0.05.

الجدول رقم (3-13) Test d'homogénéité des variances

Statistique de Levene	ddl1	ddl2	Signification
1,923	2	38	,160

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتم استخدام تحليل التباين لاختبار هذه الفرضية والذي يتطلب توافر شرط تساوي التباين ومن خلال اختبار تجانس التباين Test d'homogénéité des variances، حيث من قيمة الإحصاء Statistique de Levene التي بلغت 1.923 بقيمة احتمالية Sig 0.160 وهي أكبر من مستوى المعنوية المستخدم 0.05 ولهذا يتم قبول فرض تساوي التباينات، وحيث أن تساوي التباينات والعينة عشوائية ومستقلة يمكن استخدام تحليل التباين.

الجدول رقم (3-14) يبين تحليل التباين لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة.

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	2,997	2	1,498	3,154	,054
Intra-groupes	18,052	38	,475		
Total	21,049	40			

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن مؤشر فيشر بلغ 3.154 وذلك بدرجات حرية للسط 2 ودرجات حرية للمقام 38، كما أن القيمة الاحتمالية sig=0.054 أكبر من مستوى المعنوية المستخدم وهو 0.05 وبهذا يتوافر دليل بقبول الفرض العدمي ورفض الفرض البديل وهو لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في المبادئ الثلاثة للحوكمة ودورها أثناء إعداد الموازنة حسب نوع الوظيفة عند مستوى دلالة 0.05.

خاتمة

توصلت هذه الدراسة للنتائج التالية :

- عدم ثبات صحة الفرضية الفرعية الأولى، حيث انه من خلال تحليل جدول التباين تبين أنه يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في المبادئ الثلاثة للحوكمة ودورها أثناء إعداد الموازنة حسب العمر عند مستوى دلالة 0.05.
- ثبات صحة الفرضية الفرعية الثانية والثالثة والرابعة، حيث أنه من خلال تحليل جدول التباين تبين أنه لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في المبادئ الثلاثة للحوكمة ودورها أثناء إعداد الموازنة حسب المؤهل العلمي، الخبرة، ونوع الوظيفة عند مستوى دلالة 0.05.

توصي هذه الدراسة بما يلي:

- 1- ضرورة تفسير مفهوم الحوكمة بشكل أكثر دقة، والعمل على زيادة الاهتمام بدراسة وتشخيص أبعادها وأشكالها.
 - 2- اكتشاف وتطوير مبادئ جديدة للموازنة والتأكيد على أن يتم اعتمادها في الواقع العملي عند إعداد الموازنة العامة للدولة وتنفيذها.
- الأخذ بعين الاعتبار عند الحكم كل من كفاءة وفعالية وشفافية ونجاح إدارة وتخطيط الموازنة العامة وعمليات إعدادها وتحضيرها وتنفيذها ومتابعتها على مدى وجود حوكمة عامة جيدة تراعي فيها مبادئ: الشفافية والمشاركة والمساءلة.

قائمة المراجع :

- 1- مخفي أمين، فدوى أمينة، (25-26 نوفمبر 2013)، تجارب وممارسات الدول النامية والمتقدمة في مجال تكريس مبادئ حوكمة المؤسسات لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة-الجزائر.
- 2- جاحدو رضا، مايو عبد الله، (07-08 ديسمبر 2010)، تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، ملتقى دولي حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وأفاق، أم البواقي-الجزائر.
- 3- السيد فادي نواف الداود وآخرون، (كانون الثاني 2014)، تقرير فريق عمل حوكمة القطاع العام، المرصد الاقتصادي الأردني، منتدى تطوير السياسات الاقتصادية في ملتقى طلال أبو غزالة المعرفي.
- 4- أحمد السيد إبراهيم، (2010)، حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال، الدار الجامعية الإسكندرية.
- 5- محمد شاكر عصفور، (2008)، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، ط1، عمان.
- 6- سوزي عدلي ناشد، (2000)، الوجيز في المالية العامة، النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة، الدار الجامعية، دط، القاهرة.
- 7- حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، 2003، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، دط، الإسكندرية.